الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

كلمة معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد نور الدين بدوي بمناسبة تم إنجازه من أعمال في إطار برنامج التعاون المبرم بين الدولة الجزائرية و هيئة الأمم المتحدة للمرأة (ONU-FEMMES)

----------الجزائر 21 أكتوبر 2017----------

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

كلمة معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد نور الدين بدوي بمناسبة تم إنجازه من أعمال في إطار برنامج التعاون المبرم بين الدولة الجزائرية و هيئة الأمم المتحدة للمرأة (ONU-FEMMES)

----------الجزائر 21 أكتوبر 2017----------

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

- **السيدات والسادة أصحاب السعادة من السلك الدبلوماسي،**
- **السيد المنسق الوطني لوكالات الأمم المتحدة،**
- **حضرات السيدات والسادة الأفاضل المنتخبين،**
- **ممثلي الهيئات الوطنية،**
- **ضيوفنا الكرام من أعضاء أسرة الإعلام.**

يسرني في هذه المناسبة أن أشرف على اختتام أعمال ورشات التكوين لفائدة منتخباتنا المحليات في إطار برنامج التعاون المبرم بين الدولة الجزائرية و هيئة الأمم المتحدة للمرأة (ONU-femmes)، وهذا في إطار المسعى المتواصل الذي تنشده الجزائر من خلال توسيع المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة الجزائرية.

تلك المرأة التي كان لها الفضل في حقب زمنية خلت، نسجت لها اسما من حروف من ذهب من خلال دورها اللامع في نصرة القضايا العادلة لهذه الأمة، خاصة إبان الثورة التحريرية المجيدة، فكانت المجاهدة والمداوية والمحفزة لأن يقوم رجالاتنا بدورهم البطولي، وبعد فترة الاستقلال كانت مرحلة البناء أين كان لها أيضا الحضور القوي من خلال مقاسمتها للرجال عملية البناء والتشييد، مما أدى إلى بروز دورها الاجتماعي والاقتصادي إلى أن افتكت لها مكانة وعن جدارة في مجال القيادة والسياسة.

هذا المجال الأخير أي القيادة والسياسة، قد تكرّس بقوة منذ مجيئ فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، فنجد اليوم المرأة الوزيرة والمرأة الوالي ورئيسة الدائرة، وغيرها من إطارات هذه الأمة الشابة.

ضف إلى ذلك اقتحام المرأة للمجال السياسي من أوسع أبوابه، فهي اليوم نائب عن الشعب، ورئيسة بلدية ومنتخبة محلية، وناشطة سياسية، هذا ما بوّأ الجزائر مراتب متقدمة في مجال تمثيل المرأة السياسي على مستوى المجالس المنتخبة، بل المرتبة الأولى على المستوى القاري والجهوي.

إن تكريس دستور 2016 لحقوق المرأة ما كان ليتحقق لولا العزيمة الراسخة لفخامة رئيس الجمهورية الذي يِؤكد كل مرة على صون هذا المكسب، ففي رسالة له بمناسبة اليوم العالمي للمرأة دعا الجميع للاحتكام للدستور باعتباره المرجعية والسقف الذي يُستلهم منه الاجتهاد في جميع القضايا منها العلاقات ما بين شرائح المجتمع وإدارة الحكم وتوزيع السلطات ومختلف القواعد الأخرى التي ترتكز عليها الدولة، هذا ما سمح للجزائر بمضاعفة رصيدها الذي من شأنه أن يبسط إشعاعه على المنطقة العربية والإفريقية والذي ما كان ليتحقق لولا استتباب السلم والأمن في ربوع وطننا الحبيب.

ولعلّ الشاهد عن هذا التحول، هو ما ميز الحركة الأخيرة لسلك الولاة ورؤساء الدوائر بتعيين نساء في مناصب سامية على رأس ولايات (3 ولاة و واليتين منتدبتين) ودوائر (37 رئيسة دائرة) فضلا عن مناصب سامية أخرى على المستويين المركزي والمحلي بنسبة تأطير تقدر بـ 21% على المستوى المركزي و5% على المستوى المحلي.

أما بالنسبة لمنتخبات المجالس الشعبية البلدية والولائية فالنتائج التي أفرزها تفعيل القانون العضوي رقم 12 - 03 المؤرخ في 12 يناير 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة كانت جيدة حيث بلغت في انتخابات 2012 في المجالس الشعبية البلدية، 16,56 % (4.119 منتخبة) مقابل 0,76 % في سنة 2007 وفي المجالس الشعبية الولائية 29,69 % (595 منتخبة)، مقابل 6,89 % في سنة 2007.

ضف إلى ذلك ما أفرزته الانتخابات التشريعية الأخيرة عن 121 امرأة نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

إن هذه الحركية ستعزز أكثر بتسهيل عمل المرأة من خلال مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات والجمعيات والبلدية والولاية وكذا إعداد قانون لترقية الديمقراطية التشاركية، كلها ستحمل آليات فعلية للتعددية السياسية وحرية الرأي وترسيخ الشفافية والممارسات الديمقراطية وتمكين المواطنات والمواطنين من المشاركة في تنفيذ السياسات العمومية على مستوى المؤسسات القاعدية للدولة وتوسيع مشاركة جميع أفراد المجتمع في صناعة القرار وتحديد أولويات التنمية ضمن مقاربة تشاركية.

- ❖ حضرات السيدات والسادة،

إنني جد سعيد اليوم وأنا أشرف على أشغال اختتام برنامج التعاون الدولي هذا بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (ONU-femmes) ليس لشيء إلا

أنني أرى ثمار هذا التحول الجذري لدور المرأة السياسي، تقطف من خلال نجاح هذه الدورة التكوينية ذات المستوى العالي والتي أحيي من خلالها جهود المشرفين على برنامج الأمم المتحدة للمرأة ودعمهم لنا في مجال الرقي بالعمل السياسي للمرأة.

إن ورشاتكم التي نظمتموها لفائدة 800 منتخبة محلية من 22 ولاية استفادة من هذه الدورات تكوينية والتي جابت سبع (07) ولايات من الوطن وتناولت مواضيع تتعلق بالتشريع الوطني المنظم للعملية السياسية والتمكين السياسي والقيادة النسوية، وسهرت على تأطيرها خبيرات متمرسات في مجال التأهيل البيداغوجي لتمكين المنتخبات من اكتساب مهارات في المرافعة والتعبير عن الرأي خلال الحملات الانتخابية والمرور نحو تحقيق معيار النوعية والفاعلية في الأداء، وقد استقطبت هذه الورشات اهتمام المنتخبات لاسيما الراغبات في مواصلة العمل السياسي والترشح لعهدات أخرى.

ونحن بصدد تنظيم انتخابات لتجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية التي تُعد دعامة أخرى لتعزيز الصرح الديمقراطي والتي ستكون فرصة أخرى لترجيح تمثيل عادل للمرأة وتثمين تجربة المنتخبة المحلية طيلة عهدة كاملة أكسبتها مهارة وخبرة واستطاعت كسر تلك الصورة النمطية التي نُسجت حولها وتمكنت من القيام بأدوار مجتمعية تركت انطباعاً حسنا لدى المواطن نظرا لاهتمامها بقضايا واقعه اليومي بصفتها عضوة بالمجلس الشعبي البلدي أو الولائي أو رئيسة لإحدى اللجان الدائمة للمجلس لا غير وذلك نابع من قناعتها ورغبتها في الاستثمار في العمل الميداني ورفضها الركض وراء الزعامات وهذا ما يُضاف لنضالها في مسيرة صامتة.

وبهذه المناسبة لا يفوتني أن أحيّي كل منتخبة محلية ساهمت وسهرت على خدمة الوطن والمواطن واحتفاء باستكمال العهدة المفعلة لنظام الحصص أغتنم هذه السانحة للإعلان عن استحداث جائزة سنوية موسومة

بشعار« جائزة سنوية لمنتخبة السنة » تُمنح كل سنة لكل منتخبة محلية تميزت على صعيد العمل الميداني والجواري، بهدف تعبئة الطاقات الخلاقة لمنتخبات المجالس المحلية وكفاءاتهن وتصوراتهن لمشاريع جوارية وستتكفل مصالحي المختصة بوضع كل الترتيبات المتعلقة بإجراءات التسليم.

ولا أختم مداخلتي دون دعوة الناخبات لممارسة واجبهن يوم الاقتراع والمرشحات أن يتحلين بالجدية في العمل والطموح. كما أعبر عن امتناني للمنتخبات اللائي شاركن في الورشات التكوينية والخبيرات على مثابرتهن على نقل المعرفة، كما لا يفوتني أن أنوه بمجهودات إطارات ومستخدمي دائرتنا الوزارية على المستويين المركزي والمحلي وكل من ساهم في إنجاح هذه المبادرة وأتوجه بالتحية والشكر لشركائنا هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمملكة البلجيكية الممولة لهذا البرنامج وهو ما يؤكد أن النهوض بوضعية المرأة مسألة تتجاوز حدود الدول وتعبر عن تحديات مستقبلية إستراتيجية.

في الختام، أتمنى لأشغال هذا اللقاء التقييمي كل التوفيق وأن يُكلل بتوصيات ترسم آفاق تعاون مثمر في مجال ترقية الحقوق السياسية للمرأة ومشاركتها الفعلية في تسيير الشؤون العمومية.

السلام عليكم وشكرا على كرم الإصغاء.